1 - تمهـــيـــد

درسنا في القسم السابق كيفية ضبط النحاة العرب لأقسام كلم لسانهم وانتهينا إلى فرض قوي مفاده أن التقسيم الثلاثي: اسم، فعل، حرف يبدو قائما على مقتضيات شكل المضمون وبذلك نكون قد تقدمنا شوطا هامّا في نطاق فحص مدى مطابقة هذه الوحدة الكبرى الدالة للتحليل لمعطيات العربية. ولمّا كان هذا المبحث فرعيا يعين على معرفة كيفية مطابقة هذه الوحدة الكبرى الدالة، ولمّا كان البحث في المكونات الفرعية لها، يقتضي عدّة مباحث فرعية متضامنة، لم نستغرب أن يكون تقدّمنا في الكشف عن بنية هذه الوحدة الدالة الكبرى مناسبا لعدد المباحث الفرعية التي تقتضيها تجزئتها. ولم نستغرب أن يقتضي البحث في مكوّن فرعي البحث في مكوّن فرعيّ آخر. ومن هذا الباب، الارتباط الحاصل بين أقسام الكلم والوظائف النحوية.

فقد سبق أن بيّنا أن تبويب الكلم تبويبا يناسب شكل المضمون في اللسان العربي، يقتضي الاعتماد على تجانس إمكانياتها التوليفية مع كلم أخرى، وتجنّب الاعتماد على معناها.

وقد كان من أهم ما توصّلنا إليه، أنّه لا يمكن أن يكون لهذا المبدإ بعد إجرائي ناجع إلا إذا رتّبنا المقاييس الشكلية منازل، يعلو بمقتضاه مقياس الوظائف النحوية الأساسية على غيره من الخصائص الشكلية عند تعارض الأدلة. وقد احتفينا بهذا المبدإ المكمّل لمبدإ ائتلاف الكلم احتفاء كبيرا، لأنه يمكّننا من حدّ أقسام الكلم حدّا جامعا مانعا في كافة الألسنة ولأنه يمكّننا من فهم منطق النحاة العرب وممارستهم، ويزيل عن موقفهم كل لبس، وقلنا إن القدماء قد استكملوا تعريف الأقسام الثلاثة على أساس شكل المضمون عندما عرّفوها بمقتضى موقعها من النواة الإسنادية. واستدللنا على ذلك بتعريفهم الاسم بأنه ما جاز أن يكون مسندا ومسندا إليه وبتعريفهم الفعل بأنّه ما كان مسندا مقدّما على ما أسند إليه في الحكم والتقدير، وبتعريفهم الحرف بأنّه ما لم يكن مسندا ولا مسندا إليه.